دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تطور العلاقات السياسية المصرية الأوروبية
المصدر:	المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية
الناشر:	جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية
المؤلف الرئيسي:	شامخ، نوزاد سيد محمد السيد
المجلد/العدد:	مج4, ملحق
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	377 - 398
رقم MD:	761730
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، العلاقات الدولية، العلاقات المصرية الأوروبية، العلاقات السياسية المصرية الأوروبية، السياسة الخارجية المصرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/761730

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تطور العلاقات السياسية المصرية الأوروبية

نوزاد سيد محمد السيد شامخ

الملخص:

أن مفاهيم السيادة الأوروبية أوجدت صراعات عربية من اجل الاستقلال وتأكيد الذات وكانت هى نفسها صراعات ضد الدول الأوروبية، وأصبح الأمر يدور بين ذاكرة استعمارية فى شمال البحر المتوسط وبين ذاكرة منهكة بالتجارب فى جنوبه، فإن العلاقة الأوروبية المصرية التى تميزت بالشمولية وبحمل صفات ثقل التراث التاريخى، بدأت فى التطور من خلال طبيعة العلاقات السياسية التى ربطت بين مصر وبين دول أوروبا خاصة الدول الكبرى فى القارة الأوروبية وهى انجلترا وفرنسا وايطاليا وألمانيا فيما قبل عام ١٩٥٢، وتشير وقائع التطور التاريخى فى العلاقات المصرية الأوروبية أن مصر تمتعت مع الجانب الأوروبى بعلاقات متباينة غير أنها جميعا كانت علاقات مميزة قياساً بالعلاقات بين الدول الأوروبية وباقي دول منطقة الشرق الأوسط فعلى الرغم من أن مصر فى تلك الفترة لم تكن مستقلة وكانت خاضعة للهيمنة البريطانية التى كانت تمنع مصر من الاستقلال بإرادتها السياسية على المستوي الخارجي إلا أن هناك جوانب أخرى فى العلاقات بين مصر والجانب الأوروبى ومن أهم تلك الجوانب العلاقات الثقافية التى ربطت بين مصر والجانب الأوروبى خاصة دولتي فرنسا وايطاليا.

Abstract

That the concepts of sovereignty, the European created conflicts Arabic for independence and self-assertion, and they are the same struggles against European countries, and it has become locked in memory colonial in the north of the Mediterranean and between memory exhausted experiments in the south, the relationship of the European Egyptian characterized by inclusiveness and carry the qualities of the weight of historical heritage, Began to develop by the nature of the political relations that linked between Egypt and between the countries of Europe, especially the major powers in the European continent which England, France, Italy and Germany, while before 1952, indicating the facts of historical development in the Egyptian-European relations that Egypt has enjoyed with the European side ties mixed but all Although Egypt in that period were not independent and were subject to the dominance of the British, which was to prevent Egypt from Independence willingly political at the external level, but there are other aspects in the relations between Egypt and the European side is the most important of those aspects of cultural relations that linked between Egypt and the European side private Especially the states of France and Italy.

أولاً: مشكلة البحث:

يتعرض من يتصدى للعلاقات الأوروبية- المصرية لا محالة لصعوبة تمهيدية وذلك أيا كانت ماهيته، هذه الصعوبة تتمثل فى وضع التعريف الواضح لقطبى العلاقة: هل نتناول جماعتين جغرافيتين وتاريخيتين أم حقبتين ثقافيتين تعتبران مصادر لقيم محددة وتشتركان فى تاريخ طويل من المواجهات ومن المواقف المتبادلة، ومن المعلوم أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر كانت العلاقة بين العالم المصرى وبين الحداثة تصب فى اتجاه أوروبا.

ثانياً: أهمية البحث:

١. تطور العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبى ومصر
٢. التغير الذى طرأ على وضع أوروبا على مسرح السياسة العالمية
٣. موجة المد الاستعمارى الجديد التى انبثقت عن الثورة الصناعية
٤. فاعلية الدور الأوروبى ومصداقيته تجاه المنطقة العربية وعدم تصور إمكانية أن تقوم أوروبا بدور مستقل

ثالثاً: أهداف البحث:

١. التعرف على العلاقات السياسية الأوروبية المصرية
٢. تحليل ومناقشة الأبعاد السياسية العلاقات الأوروبية المصرية.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث لعدة نقاط بحثية كالتالى:

١- تاريخ العلاقات السياسية المصرية الأوربية.
- مصر وانجلترا
- مصر وفرنسا.
- مصر وباقى الدول الأوربية.

٢- صور وأشكال التعاون السياسى المصرى الأوربى.
- الحوار العربى الأوربى.
- الحوار المصرى الأوربى.

إن دراسة التطور التاريخى للعلاقات التى كانت تجمع بين مصر والدول الأوروبية خاصة الدول الكبيرة منها وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا قبل وقوع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يشكل محورا هاما من محاور العلاقات الدولية، حيث إن هذه الفترة شهدت حربين عالميتين إضافة إلى وجود الاستعمار كما تميزت تلك الفترة بأنها فترة سيطرة عالمية من الجانب الأوروبى، غير انه مع وقوع الحرب العالمية الثانية، كما تشير وقائع التطور التاريخى فى

العلاقات المصرية الأوروبية أن مصر تمتعت مع الجانب الأوروبى بعلاقات متباينة غير أنها جميعا كانت علاقات مميزة قياساً بالعلاقات بين الدول الأوروبية وباقي دول منطقة الشرق الأوسط فعلى الرغم من أن مصر فى تلك الفترة لم تكن مستقلة وكانت خاضعة للهيمنة البريطانية إلا أن هناك جوانب أخرى فى العلاقات بين مصر والجانب الأوروبى ومن أهم تلك الجوانب العلاقات الثقافية التى ربطت بين مصر والجانب الأوروبى[١].

ويعد العقد الأخير من القرن التاسع عشر، نقطة البداية فى نهاية التوازن الأوروبى الذى ساد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فلقد حدث تحول جذرى فى هيكل العلاقات الدولية التى تحولت عن النطاق الأوروبى إلى النطاق العالمى، جاء هذا التحول نتيجة تفاعل عدة عوامل بدأت تفرز آثارها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعلى رأس هذه العوامل تأتى أولا موجة المد الاستعمارى الجديد التى انبثقت عن الثورة الصناعية، ثم يأتى ثانيا عامل تطور وبروز قوتين غير أوروبيتين على مسرح السياسة العالمية، وهما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى اثر على ميزان القوى الأوروبى والعالمى حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى.

ولقد أثرت هذه الحرب بدورها على وضع أوروبا كمركز للسياسات الدولية[٢]، وبشكل عام يصف كثير من المؤرخين تاريخ العلاقة بين أوروبا والعرب بأنه تاريخ مواجهات ومحت الذاكرة العربية، وأوشك المثقفون الأوروبيون أن ينجحوا مع أصدقائهم العرب بتكوين مفاهيم جديدة، عبرت عنها مواقف أوروبية ممتازة فى استقبال المهاجرين العرب ومساعدة المسلمين فى بناء مراكزهم ومساجدهم ومدارسهم، وبلغت هذه المفاهيم الصحيحة ذروة فى مشاريع الشراكة العربية- الأوروبية التى بدأت تتكون عملياً فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين[٣].

تاريخ العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية

إن تحليل وتوصيف العلاقات المصرية الأوروبية فى مرحلة ما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى مرحلة تمتد منذ عام ١٩٥١ إلى مائتى عام قبل ذلك التاريخ حيث تطورت العلاقات المصرية بالدول الأوروبية خاصة الكبرى منها وهى انجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا تطورا متواتراً فقد شكلت كل دولة من هذه الدول حقبة تاريخية معينة كان لها العديد من الاعتبارات تبعاً للظروف الدولية التى كان سائدة حينئذ ففرنسا كانت من أوائل الدول الأوروبية التى حاولت احتلال الدولة المصرية فى القرن الثامن عشر الميلادى[٤]، وبالنسبة لانجلترا فقد امتدت علاقاتها مع مصر على شكل متواتر حيث حاولت انجلترا غزو مصر فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى وعادت مرة أخرى فى عام ١٨٨٢ واستطاعت احتلالها بعد هزيمة حركة احمد عرابى واستمرت فى احتلالها لمصر حتى

خروجها من مصر فى عام ١٩٥٦، كما أن ايطاليا مثلت بدورها محورا للعلاقات مع مصر فى مرحلة ما قبل الثورة عام ١٩٥٢ وذلك من خلال الاحتلال الإيطالى للحبشة والإطار التنافسى الأوروبى على تقسيم القارة الإفريقية، وبدورها لم تكن ألمانيا بعيدة عن العلاقات المصرية وتمثل ذلك خلال الحرب العالمية الثانية من خلال مساندة الملك فاروق الغير معلنة للجانب الألمانى.

طبيعة العلاقات بين مصر والدول الأوربية:

أولا: العلاقات المصرية البريطانية:

أن الصلة بين مصر وبريطانيا ممتدة وقديمة غير أن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا فاقت بكثير أهميتها لدى القوي الأوروبية الأخرى، فان اهتمامات بريطانيا اتسمت بالعالمية وليس بالإقليمية وقد أثر ذلك على مقتربها من مصر بشكل خاص ومن المنطقة العربية على وجه العموم(٥).

ولقد كان الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ علامة بارزة فى تطور الوجود البريطانى فى المنطقة العربية قبل الحرب العالمية الأولى واستمر التنافس البريطانى الفرنسى حول تدعيم النفوذ فيها حتى كانت المقاصة الاستعمارية الشهيرة التى ترجمها الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ والذى بمقتضاه وافقت بريطانيا على إطلاق يد فرنسا فى المغرب العربى فى مقابل إطلاق يد بريطانيا فى مصر والسودان(٦).

وعند النظر إلى الحقبة التاريخية الممتدة منذ الاحتلال البريطانى لمصر وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ يلاحظ أن بريطانيا لقيت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى منافسة من القوى الأوروبية الكبرى الأخرى فى المنطقة العربية وبخاصة ألمانيا وفرنسا على نحو هدد مصالحها أى المصالح البريطانية فى المنطقة وفى أرجاء الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى ألمانيا ضد دول الوفاق أصبحت المنطقة العربية ساحة للقتال المباشر والصراع غير المباشر على النفوذ(٧)، وفى عام ١٩٤٠ كانت بريطانيا تتمركز بقوة فى الشرق الأوسط(٨).

رغم ذلك ثارت مشكلتان ألقتا بثقلهم على العلاقات البريطانية المصرية وحالتا دون أن يصبح العرب "حلفائها الطبيعيين مصداقا لما قاله "كليمنت أتليه" فى يوليو ١٩٤٦ فلسطين التى أحالتها بريطانيا فى الأمم المتحدة فى ١٩٤٧، وأزمة السويس التى تطورت الأحداث فيها بعد حرب العصابات مع تأمين قناة السويس إلى حملة شرسة بريطانية فرنسية فى نوفمبر ١٩٥٦(٩).

فى سياق هذه الحقبة كانت اللبنة الثانية للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط هى إستراتيجية الدفاع ضد خطر التوسع الاستعمارى والأيديولوجى معا للاتحاد السوفيت فى

المنطقة، وهو ما تجسد فى حلف بغداد الذى تم التوقيع عليه فى فبراير ١٩٥٥، وكانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى تشكيل حاجز ضد الاتحاد السوفيتى على الجبهة الشمالية للمنطقة، وعلى جبهة كل من تركيا وباكستان. وكانت للولايات المتحدة أكثر من صورة للتواجد فى المنطقة، فمنذ عام ١٩٤٦ كان الأسطول السادس متواجدا فى البحر المتوسط، فضلا عن أن واشنطن قدمت معونات اقتصادية ومالية إلى دول المنطقة، وأخيرا فإن الولايات المتحدة الأمريكية أفصحت عن اهتمام بمصالح جديدة تتعلق ببترول الشرق الأوسط.

ولكن ظل للقوى الأوروبية وبخاصة بريطانيا وفرنسا، وجودهما المحدود فى المنطقة بسبب الميراث الاستعمارى التقليدى ومحاولات تصفيته وبسبب إنشاء ومساندة إسرائيل، وبسبب تفجر أهمية النفط. ولقد تركت هذه القضايا الثلاث بصماتها واضحة على تطور العلاقات الأوروبية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولهذا، فإن متابعة التطور فى المصالح والتطور الأوروبيين فى المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تنقسم إلى محورين[١٠].

المحور الأول:

اشتركت السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية – باستثناء بعضها- فى سمات مشتركة، وهى: عدم وجود التزامات سياسية مباشرة فى المنطقة، ومن ثم فإن المصالح الأوروبية الأساسية مصالح اقتصادية حقيقة، وقد حازت بعض الدول الأوروبية، نفوذا سياسيا محدودا، ولكن هناك دولاً أوروبية أخرى تورطت سياسيا بدرجة أكبر ولكن سرعان ما انتهى هذا التورط سريعا بالنسبة إلى بعضها (مثل إيطاليا) بسبب قضايا تصفية الاستعمار فى مصر والشام وشمال أفريقيا والخليج، ولهذا فإن المصالح الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كانت فى الأساس مصالح غير سياسية، أى اقتصادية بالدرجة الأولى ثم ثقافية[١١].

المحور الثانى:

إذا كانت السمة التى غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى فى المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية هى إعطاء الاعتبارات الاقتصادية الأولوية على الاعتبارات السياسية فلقد أضحى ذلك هو منطق الجماعة الأوروبية نفسه منذ إنشائها فلقد جعلت الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسى، ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة، فلقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها ومع دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتى[١٢].

ثانياً: العلاقات المصرية الفرنسية:

تعود العلاقات بين مصر وفرنسا فى العصر الحديث إلى نهاية القرن الثامن عشر حينما قام

نابليون بغزو مصر (١٧٩٨- ١٨٠١)، والتى تركت بصماتها على الكثير من جوانب الحياة فى مصر[١٣]. وبالنظر إلى طبيعة العلاقات بين مصر وفرنسا فى مرحلة ما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يمكن لنا تحديد أهم ملامحها حيث كانت مصر واقعة تحت الاحتلال البريطانى ومن ثم لم تكن الأخيرة لتسمح لفرنسا بإقامة علاقات جيدة مع مصر إضافة إلى أن مصر لم تكن تملك من المقومات فيما يخص السيادة بإقامة علاقات طبيعية مع أى دولة أوروبية مثل فرنسا لان هذه الرغبة كانت دوماً مرتبطة بالإرادة البريطانية، غير انه بالنظر إلى العلاقات الثقافية المصرية الفرنسية فهى تعتبر علاقات مميزة على المستوى الثقافى[١٤]، إن العلاقات المصرية مع فرنسا فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يمكن تحديدها بصفة عامة فى السعى نحو إحلال علاقات التعاون محل علاقات الاستعمار[١٤].

ثالثاً: العلاقات المصرية الألمانية:

قبل ثورة ١٩٥٢ كان لألمانيا جاذبيتها الخاصة نظرا لتطور قدراتها الصناعية خاصة فيما قبل وقوع الحرب العالمية الثانية وقد قامت ألمانيا بدور هام فى إثراء الحياة الاقتصادية المصرية بإمداد مصر بالخبرات فى كثير من المجالات وبالرغم من أن ألمانيا لم تشارك فى إنشاء دولة إسرائيل أو فى أى مشروعات أوروبية لتنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام غير أنها لم تستغل ما لها من جاذبية لدى الأقطار العربية بشكل عام ولدى مصر على وجه الخصوص وفشلت ألمانيا فى إرساء سياسة لها فى المنطقة العربية بما يتفق مع الظروف الألمانية الخاصة فى ذلك الوقت، ومن ثم كان الغموض والتردد الذى أحاط بالعلاقات بين مصر وألمانيا[١٦].

رابعاً: العلاقات المصرية الايطالية:

تمتدُّ جذور العلاقات المصرية الإيطالية فى التاريخ القديم لشعوب البحر المتوسط، ثم تطورت هذه العلاقات وتوثقت، واستمر التفاعلُ الثقافى بين إيطاليا والثقافة الأوروبيَّة من ناحية، وبين مصر والثقافة العربيَّةِ من الناحية الأخرى[١٧].

وفى العصر الحديث، ظهرت الصلات العميقة بين مصر وإيطاليا فى عدة مجالاتٍ، منها ذلك الحضور المتميِّز والكثيف للجالية الإيطاليَّة فى مدينة الإسكندريَّة وفى القاهرة، ومن الجدير بالملاحظة، أن حركة النهضة المعاصرة التى بدأت فى مصر وإيطاليا متزامنةً، وقائمةً على الأصول الحضارية لكليهما[١٨].

ونظراً للظروف التى كانت عليها مصر إبان الفترة السابقة على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإن العلاقات المصرية الايطالية كانت كشاكلتها الفرنسية والألمانية غير أن هناك جانب هام لا يمكن عدم التطرق إليه فى محورية العلاقات المصرية الايطالية وهو الجانب الثقافي ذلك الجانب الذى كان يصبغ طبيعة العلاقات بين مصر ودول أوروبا عدا بريطانيا

ومن ثم فإن علاقة مصر الثقافية بإيطاليا قديمة لدرجة أن اللغة الإيطالية كانت اللغة الأجنبية الأكثر شيوعا وتداولاً بين المصريين خاصة الذين يعيشون فى الإسكندرية[١٩].

ثانيا: أشكال التعاون الأوروبى تجاه مصر

إن السياسة المتوسطية فى صميمها ذات مضمون وأدوات اقتصادية أساساً، ولكن يمكن أن نتلمس لها أبعاداً سياسية، وقد برزت السياسة المتوسطية الشاملة من إطار يتسم ببعض الخصائص التالية منها: ناحية تطور ملموس فى الكيان الجماعى الأوروبى[٢٠]، ومن ناحية أخرى دخلت العلاقات الأوروبية الأمريكية إلى مرحلة المعاناة من المشاكل الاقتصادية والعسكرية بين جانبى الأطلنطى بعد انتهاء مرحلة التحالف التقليدى، ومن ناحية ثالثة، وبعد أن تعثرت محاولات السياسة الفرنسية فى إحياء دور أوروبى، من خلال فرنسا منفردة أو من خلال إطار جماعي على صعيد إدارة الصراع العربى الإسرائيلى بعد ١٩٦٧، بدأ أن الدائرة السياسية بمفردها غير كافية لممارسة دور أوروبى أكثر فاعلية عن ذى قبل، وأن مقتربا أكثر شمولاً قد يحقق نتائج أفضل بالنسبة للنفوذ الأوروبى[٢١]، وهكذا وعلى ضوء الأوضاع السابقة، الأوروبية والعالمية، الإقليمية يمكن القول أن أهداف الجماعة الأوروبية من وراء هذه السياسة لم تكن اقتصادية فقط، بقد ما كانت سياسية أيضا تسعى لتحقيقها من خلال مضامين اقتصادية، ومن أهمها بالطبع تدعيم الوجود والنفوذ الأوروبى فى هذه المنطقة الإستراتيجية ذات الأهمية الحيوية لأمن أوروبا بأبعاده المختلفة وإبراز الوزن العالمى أيضا للجماعة الأوروبية[٢٢].

وإذا كانت السياسة المتوسطية الشاملة هى جوهر التعبير الاقتصادى عن التوجه المتوسطى الشامل فإن الحوار العربى الأوروبى والدور السياسى الجماعى تجاه الصراع العربى –الإسرائيلى يعدان دائرتين أخريين لاهتمام الجماعة بالمنطقة ولكن على مستوي أخر[٢٢].

أولاً: الحوار العربى الأوروبى.

نمط كلى وهو الحوار العربى الأوروبى الذى كان يعد قناة للتفاوض الجماعى بين الجامعة العربية وبين الجماعة الأوروبية كما ضم مجالات متعددة وشاملة، ناهيك عن البعد السياسى الذى أصر عليه الطرف العربى، والذى لم يكن يلقى نفس التركيز من الطرف الأوروبى الذى أهتم بالبعد الاقتصادى أساسا، أما النمط الجزئى فهو قنوات العلاقات الثنائية وخاصة التجارية بين الجماعة كوحدة واحدة وبين الأقطار العربية المتوسطية والخليجية والأفريقية، وقد تطور السياسة المتوسطية خلال هذه المرحلة عبر خطوتين: فمع بداية عمل الجماعة تبنت السياسة المتوسطية ١٩٥٨، ولقد تمثلت عندئذ فى مجرد اتفاقيات انتساب عقدت بين الجماعة وبين عدد من الدول المتوسطية لتنشيط المبادلات التجارية وتقديم

المعونات الفنية والمالية، كما أبرمت اتفاقيات تجارية تفضيلية ولتقديم المعونة الفنية فقط مع لبنان ومصر ١٩٧٢ وإسرائيل ١٩٧٠[٢٣].

وبقدر ما كان الإطار الشامل للسياسة المتوسطية والذى يضم اتفاقيات ثنائية يساعد الجماعة على تحقيق نوع من التوازن بين العرب وإسرائيل إلا أن الصراع العربى الإسرائيلى أبرز صعوبات تطبيق هذا المنهاج الشامل والمتوازن وفق الرؤية الأوروبية، وهذا يقودنا إلى المستوى الثانى.

السياسة المتوسطية وسيلة لتحقيق أهداف سياسية مباشرة فى المنطقة:

كانت السياسة المتوسطية – الجزئية (قبل ١٩٧٢) أداة فى يد فرنسا الديجولية وظفتها، إلى جانب إطار التعاون السياسى الأوروبى لتدعيم مواقفها بين العرب وإسرائيل منذ ١٩٦٧، ويرجع الكثيرون جمود ملف إسرائيل لدى الجماعة الأوروبية من (١٩٦٧-١٩٧٠) إلى مواقف فرنسا الرافضة لعقد أى اتفاق تفضيلى مع إسرائيل، وعلى صعيد تال وحين بدأت الجماعة تضع أسس السياسة المتوسطية الشاملة، انعكست مرة أخرى مواقف فرنسا الساعية لتوظيف هذه السياسة لخدمة أهداف الدبلوماسية الفرنسية تجاه إدارة الصراع العربى الإسرائيلى. أما على الصعيد السياسى المحض فإن السياسة الفرنسية اعتمدت على أحدى الثوابت الكبرى والتى تعتبر البحر المتوسط ليس فقط الحد الجنوبي لأوروبا وإنما أيضا سعيها للاحتفاظ على حدودها الجنوبية بمنطقة نفوذ تمنع انخراط دول المغرب المصرى فى حقل الحرب الباردة، ويرجع ذلك إلى أن السياسة المصرية الفرنسية تشكل أيضا وسيلة أمام فرنسا لكى تجد لنفسها مكانا ودورا فى مواجهة سيطرة القوتين العظمتين، وبخاصة فى منطقة الشرق الأوسط، ومع بداية السبعينات بزغت حقبة زمنية جديدة اتسمت على النقيض من الحقبة السابقة بالتعريف التدريجى بالمنهج الأوروبى الجماعى الذى اتخذ فى مستهل هذه الحقبة السياسة المتوسطية بدءا من عام ١٩٧٢[٢٤].

ولقد تطور التوجه المصرى نحو الدور الأوروبى وكيفية توظيفه بالمقارنة بدور القوتين الأعظم فى إدارة تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، كما تطور التوجه الأوروبى نحو دور مصر ونحو دور أوروبا فى تسوية هذا الصراع ويمكن متابعة التطور فى التوجه والسياسات المصرية عبر مراحل ثلاثة[٢٥].

١. سعى مصر لخلق مناخ من الضغط العالمى على إسرائيل ومبادرة المحادثات الرباعية وبيان مايو ١٩٧١ (١٩٦٧-١٩٧٣).
٢. تحرك السياسة المصرية من الحل العسكرى إلى الحل السلمى وتأرجح السياسات الأوروبية بين المبادرة المستقلة والمبادرة المكملة للدور الأمريكى (١٩٧٣-١٩٨٠).

٣. من رؤية السادات إلى رؤية مبارك للدور الأوروبى ومحاولات إحياء وتجديد هذا الدور (١٩٨٠-١٩٨٩).

ويعد اهتمام مصر بالدور الأوروبى فى التسوية ولمساندة المواقف المصرية بصفة خاصة حقيقة مستمرة، ولكن اختلفت درجة الاهتمام وطبيعة التوجه المصرى لإبعاد هذا الدور من مرحلة إلى أخرى فلقد انتقلت مصر من الاهتمام بدور فرنسا الديجولية إلى الاهتمام بتحريك الدور الفرنسى ومن خلاله الدور الأوروبى فى بداية التعاون السياسى الأوروبى لكسر جمود فترة اللاسلم واللاحرب، إلى التركيز على تعبئة المساندة السياسية من الجماعة لموازنة المساندة الأمريكية لإسرائيل عقب حرب أكتوبر، إلى المطالبة بدور أوروبى مكمل للدبلوماسية الأمريكية فى إطار كامب ديفيد ١٩٧٨-١٩٨١، وأخيرا إلى مطالبة أوروبا بحفز دور أمريكى جديد خارج كامب ديفيد لدفع فكرة المؤتمر الدولي للسلام [٢٦].

وبالنسبة للقضية الفلسطينية أيضا، فلقد انتقلت مصر من إعطاء الأولوية لإكمال تحرير الأرض المصرية والتمسك بالشق الفلسطينى فى كامب ديفيد، فى ظل مواجهة مفتوحة مع المنظمة (١٩٧٤-١٩٨١)، إلى استحضار البعد الفلسطينى وبقوة تدريجية إلى ساحة التسوية من خلال طرح فكرة المؤتمر الدولى[٢٧].

ولم تكن النتائج السابقة عن تطور العلاقات المصرية – الأوروبية الغربية عبر ما يقرب من الثلاثة عقود إلا نتاج تأثير التطور الذى حاق بمجموعتين من محددات السياسات الأوروبية والسياسات المصرية.

أما المحددات الأوروبية فتتضمن: التطور فى البنيان الجماعى الأوروبى ووضع التعاون السياسى الأوروبى التطور فى طبيعة ومناخ العلاقات الأمريكية – الأوروبية، انعكاس التطور فى العلاقات بين الشرق والغرب على حرية الحركة الأوروبية.

ومن ناحية أخرى تتضمن المحددات المصرية: التطور فى العلاقات العربية المصرية ومناخ العلاقات العربية العربية بصفة عامة، تطور العلاقة بين مصر وكل من القوتين العظيمين ودورهما فى عملية التسوية، تأثير النظام الدولى على النظام العربى، ولقد مرت هذه المحددات بدورها بتطورات عبر المراحل الثلاثة السابقة تحديدها (١٩٦٧-١٩٧٣)، (١٩٧٣-١٩٨٠)، (١٩٨٠-١٩٨٩) [٢٨]

ثانياً: الحوار الأوروبى المصرى:

أن الحوار قد بدا بالفعل مع البيان الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ عن القمة الأوروبية التى انعقدت فى كوبنهاجن، وجاء فيه فتح باب التفاوض مع الدول البترولية للتوقيع على اتفاقات تعاون واسعة تضمن للدول الأوروبية الحصول على الإمدادات البترولية بأسعار معقولة.

صدر البيان فى أعقاب الإعلان المشترك الصادر فى ٦ ديسمبر

١٩٧٣، والذى أكدت فيه الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية على ضرورة الأخذ فى الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، عند تسوية الصراع فى الشرق الأوسط[٢٩].

يجدر فى هذا المقام التأكيد على أن الحوار الأوروبى– المصرى لا يعد نظاما هيكليا مستقرا يخضع لإطار ثابت ويتمتع بشخصية ذاتية، حيث كان الأوروبيون يتطلعون إلى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، بينما كانت الدولة المصرية تضع القضية الفلسطينية فى لب الحوار، وتتطلع إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه، وهو الأمر الذى كان محلا للرفض الأوروبى، مما أتاح الفرصة لضم أعضاء فلسطينيين إلى الوفد المصرى[٣٠].

ولقد شهدت الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠بعض مظاهر التقدم فى الحوار الأوروبى المصرى، حيث وضعت قائمة الأعمال الخاصة بالتعاون على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى محل التنفيذ إلا أن أوروبا كانت ترفض ما طالبت به الدولة المصرية من مبدأ اتفاق أفضلية متعدد الأطراف وشهدت الساحة خلافات كبرى على الجانب السياسى فقد تراوح الموقف الأوروبى بين التردد والانقسام إزاء مبادرة الرئيس السادات للسلام، والتى أرادوا أن تكون خطوة أولى تجاه تسوية النزاع الإسرائيلى –المصرى، مع التخوف من أن تسفر المقاطعة المصرية لمصر عن استبعادها كدولة محورية من الحوار[٣١].

وفى المقابل كان عام ١٩٨٠ بمثابة نقطة تحول حاسمة فى المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية أثر جولة خليجية للرئيس جيسكار ديستان، كان إعلان فينسيا الصادر فى ١٣ يونيه ١٩٨٠ هو قمة التطورات فى المنهج الأوروبى المشترك إزاء الصراع: حيث أبرز للمرة ألأولى فكرة تقرير المصير للشعب الفلسطينى بدلا من عبارة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، كما أشار بوضوح إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها شريكا فى العملية.

وفيما بعد انطلقت إشارة لدفع الحوار من المؤتمر الأوروبى المصرى المنعقد بمدينة باريس فى ديسمبر ١٩٨٩، وذلك فى إطار من إعادة الهيكلة يميز بوضوح بين الملف السياسى الذى أكدته اجتماعات وزارية مشتركة، وبين الملف الاجتماعى الاقتصادى الذى تولته اللجنة العامة، مع تحقق بعض المكتسبات على الصعيد الفلسطينى: مثل إعلان تجميد التعاون العملى مع إسرائيل فى عام ١٩٩٠ وتعيين ممثل أوروبى فى الأراضى الفلسطينية عام ١٩٩١ إلا أن هذا الانفراج كان قصير المدى، وجاءت حرب الخليج لتكون شاهدا على غياب سياسة أوروبا وعلى تفكك النظام المصرى[٣٢].

أن الموجز السابق للخطوات الكبرى للحوار الأوروبى – المصرى حتى بداية التسعينات إنما هو مدعاة لتعميق المعنى الكامن وراءه سعيا لتحديد الثقل النسبى للعوامل التى تحكمت فى مساره[٣٣]، فكانت بداياته الأولى فى ١٩٧٣ تبدو ناتجة عن فكرة التبادل ما بين تأمين

الإمدادات البترولية الأوروبية فى أعقاب الصدمة البترولية الأولى من جانب، وبين التأييد الأوروبى الفلسطينى من الجانب الأخر.

إن الصراع العربى الإسرائيلى كان ذا عامل ضغط خارجى يملى بثقله على الحوار بما يتمخض عنه من تهديدات، ومخاطر عدم الاستقرار الإقليمى، وفى المقابل، كان انخفاض مستوى التهديد عاملاً مؤديا إلى ركود الحوار، ومع وضع ذلك فى الاعتبار.

وعلى الجانب الأخر ربما كانت التطورات الداخلية للنظام الأوروبى أكثر حسما، فقد يعزى جمود الحوار خلال الثمانينيات أيضا إلى انشغال أوروبا بأحوالها، والتطلع نحو السوق الموحد، ثم التوسع الثانى بجنوب أوروبا فى ١٩٨٦، فى المقابل فإن الصحوة الشجاعة للحوار فى عامى ١٩٨٩-١٩٩٠ تعبر أيضا عن رغبة الدول المتوسطية الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وأسبانيا) فى تحقيق توازن للقوى فى منطقة البحر المتوسط لمواجهة القوة الجديدة لألمانيا الموحدة فى وسط القارة[٣٤].

وبناء على ما سبق فإن الحوار الأوروبى- المصرى كان محل تأثر بالاستراتيجيات المتوسطية للقوتين العظيمين، وبالنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية (التى بدا موقفها فى صورة إكراه خارجى)، واضطلاعها بدور الهيمنة الأمريكية فى العلاقات الدولية قد فرض على جميع الأطراف وضع ردود أفعالها فى الحسبان بل والتكهن بها، وعلى الجانب الأخر كان الحوار الأوروبى المصرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يشكل مؤامرة من جانب أوروبا ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الشراكة الأوروبية المصرية:

١- دعم المجتمع المدنى:

تعد آلية دعم المجتمع المدنى من أهم آليات الاتحاد الأوروبى لتحقيق علاقات شراكة مع مصر وذلك من خلال تحويل المنظمات غير الحكومية وتشجيع الحوار والشراكات الاقتصادية والسياسية مع الحكومات بدلا من المواجهة المباشرة مع النظام المصرى وهو ما تعتمد عليه برامج دول الاتحاد الأوروبى فى تحقيق حراك سياسى فى مصر[٣٥]، وهو ما يتجلى من خلال المبادرات التى قدمها الاتحاد الأوروبى المختلفة منذ عام ١٩٩٥ حيث نصت اتفاقية برشلونة[٣٦] على أشراك عدد من الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى نشاطات المحور الاجتماعى الإنسانى بالتوازى مع القنوات الحكومية، وتتركز مجالات نشاط هذا المحور على مجالات من شأنها تعزيز التفاعل والفهم المتبادل من أهمها التدريب والاهتمام بالمبادرات التى تخدم الشباب أو التبادل الثقافى والعمل فى مجالات تنمية الموارد البشرية وتعزيز التبادل الثقافى والحوار بين الحضارات[٣٧].

٢- المشاركة فى مجالات الشئون الاجتماعية والثقافية:

من الآليات التى يستخدمها الاتحاد الأوروبى لتدعيم العلاقات مع مصر التركيز الأوروبى على الحوار بين الثقافات والتبادل العلمي ونقل التكنولوجيا لدعم التفاهم بين طرفي المتوسط (الاتحاد الأوروبى ودول الشرق الأوسط ومن بينها مصر)، والتأكيد على دور المجتمع المدنى والمرأة فى عملية التنمية وعمل برامج تهم فى هذا الشأن.

بالإضافة لذلك فإن هناك اتفاق بين مصر والاتحاد الأوروبى على ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والفساد وبحث سبل تنظيم المهاجرين غير الشرعيين وأهمية القيام بحملات إعلامية ضد العنصرية والكراهية للأجانب والتطرف وقد شهدت الفترة منذ نوفمبر ١٩٩٥ وحتى إبريل ١٩٩٧ اجتماعات قطاعية تمشيا مع برنامج عمل مؤتمر برشلونة[٣٨].

كما أن إعلان برشلونة يعتبر أفضل الصيغ التى طرحت من جانب الاتحاد الأوروبى، إذ أنه حدد التعاون الأورومتوسطى حين حدد الأهداف العامة للتعاون فى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار متبادل وتعاون وذلك من خلال تطوير العلاقات القائمة واستحداث اتفاقيات جديدة، وفى إقامة شراكة أوروبية متوسطية من خلال تحرير الحوار السياسى، وتحقيق التعاون الاقتصادى والمالى والاهتمام بالعلاقات وفى تسوية خلافات الشركاء بالطرق السلمية، مثل الصراع العربى الإسرائيلى[٣٩].

٣- تحييد الصراعات الإقليمية:

إن آلية تحييد الصراعات الإقليمية هى ما يميز بين آليات الاتحاد الأوروبى وسياساته والتى تختلف عن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، حيث أن الهدف الأساسى للمبادرات الأوروبية أو ما أطلق عليه (سياسة الجوار) هو التمييز بين عملية التكامل الأوروبية – المتوسطية والصراعات الإقليمية القائمة، وتحييد تأثير هذه السياسات يمثل فصلا جديدا فى العلاقات الأورومتوسطية غير أنها لم تستطع التغلب على المشكلات الأساسية للمنهج الأوروبى[٤٠]، والآلية التى يستخدمها الاتحاد الأوروبى فى ذلك تعتمد على مبدأ مراعاة الظروف السياسية التى تمر بها دول منطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر، خاصة الصراع العربى الإسرائيلى الذى يؤثر على الاستقرار فى المنطقة بشكل عام، ويمكن أن نلخص الآليات الأوروبية لإحداث الإصلاح فى مصر من خلال الورقة المعنونة: "تقرير أولى حول شراكة إستراتيجية للاتحاد الأوروبى مع حوض المتوسط والشرق الأوسط[٤١]"، وارتكزت تلك الورقة على الأطروحات التالية:

- يقترح الاتحاد الأوروبى شراكة إستراتيجية جديدة مع دول الشمال الأفريقية والشرق الأوسط ومن بينها مصر على نحو يأخذ فى الاعتبار المصالح المتبادلة وبصورة لا تخل

باختلاف حقائق الاجتماع والسياسة والاقتصاد.

- تنبنى هذه الشراكة على تطوير القائم بالفعل من آليات التعاون مثل الشراكة الأورومتوسطية والعلاقات المؤسسية.
- ينطلق الطرف الأوروبى من نظرة شاملة لمفهوم المصلحة حيث ترى فى الأمن على سبيل المثال أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتشدد على مركزية التحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان.
- تمثل الجاليات العربية الإسلامية المقيمة فى دول الاتحاد عنصرا محوريا فى صياغة العلاقات الأوروبية-العربية وينبغى أن تصبح موضوعا لفعلها.
- تشدد الورقة على أنه من الصعوبة تصور إمكانية التطوير.
- تسعى الشراكة المقترحة انطلاقا من خبرة السنوات الماضية إلى تعظيم مساحات الفعل البرجماتى، وإعادة صياغة علاقة الاقتصادى بالسياسى على نحو يربط بين المساعدات المقدمة ورؤية الاتحاد الأوروبى لمستقبل النظم الحاكمة.

إن الحفاظ على الأمن والاستقرار من أهم الأهداف التى تسعى الدول الأوروبية إلى تحقيقها، والدليل على ذلك هو أن الدول الأوروبية المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية قد جعلت من هذا الهدف من مقدمة الأسباب المنشئة والمكونة للأمم المتحدة، بل ذهبت - الدول المنتصرة - إلى أبعد من ذلك عندما أسست مجلس خاص تناط إليه مسؤولية حفظ الأمن والسلام الدوليين، إلا أن واقع الحال ظل يؤكد دائماً أن تحقيق هذا الهدف صعب جداً بسبب التعارض الكبير فى سياسات وطموحات عدد كبير من دول العالم الكبرى منها والصغرى، ومع انهيار المعسكر الشيوعى فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى، وفى أعقاب حرب الخليج الثانية، أدرك القادة الأوروبيون أن جزء كبيراً من أمنهم مرتبط بشكل مباشر باستقرار وأمن دول أخرى قريبة منهم جغرافياً، وأهمها البلدان المطلة على البحر المتوسط، ومما ساهم فى تعميق هذا الإدراك اعتقاد الدول الأوروبية بأن الشرق الأوسط لم يعد مصدر تهديد وخطر كما كان عليه الحال فى زمن الحرب الباردة، حيث تطلب الأمر أن تستنفر له كل إمكانيات الغرب العسكرية، وإنما مصدر التهديد هو الدول الواقعة جنوب المتوسط، حيث مظاهر عدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى، التى شكلت فى مجملها عوامل تهديد مباشر لأمن واستقرار الدول الأوروبية[٤٢]، وإن كان جنوب المتوسط فى التصور الأوروبى يقصد به كل البلدان التى تقع على الجانب الآخر المقابل لأوروبا من البحر المتوسط بما فيها الدول الأفريقية غير الشاطئية، إلا أن بلدان المغرب العربى كانت ولا تزال بالنسبة للفهم الأوروبى هى مصدر التهديد المباشر للأمن الأوروبى، وذلك لما شهدته هذه الدول (المغرب العربى) من قيام بعض الجماعات المسلحة بأعمال عنف داخل بعض

دوله استهدفت المصالح الأوروبية، مما دفع بدول الاتحاد الأوروبى إلى التدخل من أجل الحد من الأخطار الناتجة من هذه الأعمال مما أدى ذلك إلى ترسخ قناعة تامة لدى الدول الأوروبية مفادها أن عدم الاستقرار فى دول جنوب المتوسط ستكون له أثاره السلبية وانعكاساته الخطيرة على الدول الأوروبية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق هذا الهدف، توجت بما يسمى بإعلان برشلونة، والمتكون من سلسلة من الاتفاقيات، نصت الأولى منها على إقرار عدد من المبادئ والاهتمامات المشتركة التى يقبلها وينفذها الشركاء أهمها إقامة حكم القانون بما يضمن استقرار المنطقة، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن وذلك فى إطار اتفاقيات الأمم المتحدة وحتى يمكن فهم الرؤية المصرية للبعد الأمنى فى علاقاتها مع الدول الأوروبية.

مستقبل العلاقات المصرية الأوربية بعد ٢٥ يناير

قد يكون من المفيد إبراز أهم النقاط التى ترتكز عليها رؤية الدول الأوروبية لهذا البعد الأمنى والمتمثلة فى[٤٣]:

- إبراز أهمية التعاون الأوروبى - العربى - فى المجالات السياسة والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل وقاية المجتمعات من الإرهاب بالانضمام إلى الآليات الدولية الخاصة بالقضاء عليه، والمشاركة فى التدابير الملائمة لمكافحة انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات والتطرف.
- التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي واعتبار أنَّ مسألة الأمن لم تعد شأناً عسكرياً صرفاً، بل صارت تشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما يرتبط بها من عناصر تنعكس سلبياً على الاستقرار الأمنى الإقليمى.
- الحرص على دعم الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، من خلال احترام القواعد التى تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والامتثال لمعاهدات الحد من التسليح ونزع السلاح وتطبيق كل الأنظمة المعنية بذلك.
- بذل الجهود لجعل المنطقة العربية والشرق الأوسط منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات عملية للحد من انتشارها.
- اتخاذ إجراءات وتدابير عملية للرقابة على التجمع المفرط للأسلحة التقليدية، وتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع لدى بلدان المنطقة العربية، وغير العربية (كإسرائيل)[٤٤].
- تأسيس مركز لدراسة الأزمات، ووضع المقترحات لمنع اندلاع الصراعات، وتنظيم شبكة الاتصالات، ومراقبة التحركات والمناورات العسكرية هذا من الناحية النظرية إلا أن واقع الحال ونتيجة لاختلاف السياسات الخارجية للدول الأوروبية خاصة فرنسا

وبريطانيا، جعل من الصعب جداً تطبيق هذه الرؤية على أرض الواقع، حيث تسعى كل دولة أوروبية لتحقيق مصالحها الخاصة بها، حيث ترى بريطانيا مثلاً: أن على أوروبا أن تلعب دوراً مسانداً للدور الأمريكي فى المنطقة العربية، وليس منافساً له، فى حين تعتقد فرنسا وباقى الدول الأوروبية فى الاتحاد، أن بإمكان هذه الدول أن تلعب دوراً فاعلاً وإيجابياً ومستقلاً لتحقيق الأمن والسلم فى الشرق الأوسط[٤٥].

النتائج :

١. إن موازين القوى التى جرت فى إطارها مفاوضات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط، وخاصة الدول العربية منها، تميل بشكل حاسم لصالح الاتحاد الأوروبى
٢. إن اتفاقات المشاركة صممت لتصبح أداة لتنشيط الدور السياسى للاتحاد الأوروبى فى العالم.
٣. أن القدرة على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التى تتيحها اتفاقيات المشاركة أو تجنب المحاذير والخسائر المحتملة أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن يتوقف أولا وأخيرا على قدرة وكفاءة النظم السياسية المحلية.
٤. تجدد الاهتمام الأوروبى بالمنطقة ليعبر عن أهداف واضحة على رأسها الرغبة الأوروبية فى الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية فى مواجهة القوتين العظيمين.

التوصيات :

١. التطور فى العلاقات العربية المصرية ومناخ العلاقات العربية العربية.
٢. وضع التعاون السياسى الأوروبى فى طبيعة ومناخ العلاقات العربية – الأوروبية.
٣. مواصلة تحسين العلاقات السياسية الأوروبية المصرية، واستحداث اتفاقيات جديدة
٤. جعل الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسى.
٥. التركيز على تعبئة المساندة السياسية من الاتحادالأوربى.
٦. التركيز على الحوار بين الثقافات والتبادل العلمي ونقل التكنولوجيا لدعم التفاهم بين طرفي المتوسط (الاتحاد الأوروبى ودول الشرق الأوسط ومن بينها مصر).
٧. ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والفساد.
٨. تنظيم المهاجرين غير الشرعيين والقيام بحملات إعلامية ضد الكراهية للأجانب.
٩. إالحرص على دعم الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية
١٠. بذل الجهود لجعل المنطقة العربية والشرق الأوسط منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل .
١١. اتخاذ إجراءات وتدابير عملية للرقابة على التجمع المفرط للأسلحة التقليدية.

المراجع :

1. Anthony Dworkin, Daniel Korski and Nick Witney, Egypt's Hybrid Revolution: A Bolder Eu Approach, Policy Brief, Published by the European Council on Foreign Relations (ECFR),May 2011, pp. 9-11.
2. Frank Schimmelfennig and Ulrich Sedelmeier, "Governance by Conditionality: EU Rule Transfer to the Candidate Countries of Central and Eastern Europe", Journal of European Public Policy, Vol. 11, No. 4 (August 2004), p. 671.
3. Commission of the European Communities, Commission Staff Working Document Accompanying the Communication from the Commission to the Council and the European Parliament 'Implementation of the European Neighborhood Policy in 2007' Progress Report Egypt, SEC(2008)395, Brussels, 3 April 2008. Retrieved on 10 July 2008 from
4. http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/progress2008/sec08_395_en.pdf
5. Mohamed Kadry Said, "Egypt's Foreign Policy in Global Change: The Egyptian Role in Regional and International Politics", Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies, 5 December 2006, p.49.

٦. أبو على مصطفى، الخبرات السياسية لحركة القوميين العربى والجبهة الشعبية خلال القرن الماضى، الندوة الفكرية السياسية، منتدى الفكر الديمقراطى الفلسطينى، غزة، ٢٠٠٠، ص٤٥.

7. Terje Tvedt, "The management of water and irrigation: the Blue Nile," in Martin Doornbos (ed.) Beyond conflict in the Horn: the prospects for peace, recovery and development in Ethiopia, Somalia, Eritrea and Sudan, Conference Proceedings, The Hague: Institute of Social Studies, 1992, pp. 81-82.

٨. د.نادية محمود مصطفى وآخرون، أوروبا والوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٦، ص٤٢.

٩. د. نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجى لدراسة التطور فى وضع ودور العالم الإسلامى فى النظام الدولى، (فى): د. نادية محمود مصطفى، مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام، الجزء السابع، (القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦)، ص١٢١.

١٠.سامى أبو النور وآخرون، العلاقات المصرية البريطانية" ١٩٥١- ١٩٥٤، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص٣٢.

١١.سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص١١٤.

12. (2) Mark Franklin, Michael Marsh and Lauren McLaren, Uncorking the bottle, Popular opposition to European unification in the wake of Maastricht, Journal of Common Market Studies, Vol.32, No.4, 1994, pp.457-473.

١٣.سعيد زحلان روزماري، "النزاع حول جزر العربية في الخليج ١٩٢٨-١٩٧١"، مجلة الخليج ودراسات شبه الجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد ٦، ١٩٧٦، ص ص٨٠-٩٠.

١٤.الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، على الرابط التالي http://www2.sis.gov.eg/Ar/PoEurop:

١٥.عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا في العالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون تاريخ، ص٤٤.

١٦.هيال فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، الطبعة التاسعة، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، س٦٦.

١٧.د. أسامة الباز، د. حمدى عبدالعظيم (محرر)، التعاون الاقتصادي الشرق أوسطى، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، سلسلة إصدارات النهضة الإدارية، العدد ٨، فرع طنطا، ص٢٥.

١٨.العلاقات المصرية – الايطالية، معلومات مستقاة من موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط:

19. http://www2.sis.gov.eg/Ar/Politics/.htm

I. Yannakakis, Alexandria 1860-1960, The Brief life of a Cosmopolitan Community, Alexandria Press, Alexandria, 1997, pp.72-73.

٢٠.العلاقات الثقافية بين مصر وإيطاليا بدأت فى عصر محمد على ومازالت مستمرة حتى الآن، جريدة الوفد، الصفحة التاسعة، بتاريخ ١٩/ديسمبر ٢٠١٠.

21. Brauch Hans-Günther, "From Confidence to Partnership-Building Measures in Europe and the Mediterranean: Conceptual and Political Efforts Revisited," in: Hans-Günther Brauch, Antonio Marquina, Abdelwahab Biad (eds.), Euro-Mediterranean Partnership for the 21st Century, Houndmills: Macmillan 2000, p.77.

22. Ibid, pp.79-81.

23. Emad Gad, The EU and the Middle East: An Egyptian View. In: Perceptions, Journal of International Affairs, Vol. VIII, No. 2, June-August 2003, pp.17-38.

24. Wilson Rodney, "The Economic Relations of the Middle East", Middle East Journal, Vol. 48, no.2, 1994, p.269.

25. Hein de Hass, "Morocco: From Emigration to Africa's Migration Passage to Europe", Migration Policy Institute, October 2005, p.7.
Ibid, p.104.
26. Joel Peters, "The Barcelona Process and Arab-Israeli Multilateral Talks: Competition or Convergence." in: Working Papers - The Political Role of the European Union in the Middle East, Research Group on European Affairs, University of Munich, Jan.1998, pp.51-59.

٢٧.د. نادية محمود مصطفى، السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٧).. الأبعاد المحددات، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العددان١٣-١٤ يوليو، ١٩٨٥، ص٧٠.

28. C. Enderlin, Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002 (2003); A. Rabinovich, The Yom Kippur War (2004); S. Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli Arab Tragedy (2006); T. Segev, 1967: Israel, the War and the Year That Transformed the Middle East (2007); B. Morris, 1948: A History of the First Arab-Israeli War (2008), p.114.

٢٩.محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين.. الظواهر – الإشكاليات – المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص ٤٧.

٣٠.أحمد فارس عبد المنعم، الإتحاد السوفييتى والصراع العربى الإسرائيلى منذ حرب ١٩٧٣، مجلة شؤون فلسطينية، رام الله، العدد ٢٧، ١٩٨٣، ص ٦١، صلاح عبد المقصود، القدس ولعبة المفاوضات، مجلة القدس، مركز الإعلام العربى، العدد١٠، ١٩٩٨، القاهرة، ص٣٩، محمد جاد الله، عام من محادثات التسوية – نظرية نقدية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص٥٥.

٣١.طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ٧٩.

32. Euro-Mediterranean Partnership. Barcelona. decoration 27-28/11/1995, Work Group European commission Brussels. 1995,p.80.

٣٣.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قسم التوثيق، "اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية، (فبراير - يوليو) ١٩٤٩، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها"، الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٤٩.

٣٤.التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، القاهرة، ص-ص١٢٢-١٤٤.

٣٥.جراهام فولر، "حل تغير الأنظمة العربية".. وجهات نظر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي NDP لعام ٢٠٠٧، مكتبة القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧٠.

36. Civicus, An Overview of Civil Society In Egypt, Civil Society Index report for Arab republic of Egypt, income corp. pdp, civics and service center for Development, Cairo,2005,pp.8-9.

٣٧.برنامج عمل لخمس سنوات تم إقراره في برشلونة، اتفاقية برشلونة، ص٢.

٣٨.مذكرة المفوضية، برنامج عمل لمواجهة التحديات الخمس سنوات القادمة، ص٥.

٣٩.السيد عدنان حسين، التكامل العربى والتعاون المتوسطى، محددات وأبعاد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٤، ١٩٩٧، ص١٠.

٤٠.التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥، الشراكة الأوروبية المتوسطية الحدود والآفاق، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٨٩.

٤١.السيد عدنان حسين، الجامعة العربية والاعتبارات الضاغطة.. أوراق الحوار، المؤتمر الدائم للجوار اللبناني، بيروت، سبتمبر ١٩٩٥، ص٧٠.

٤٢.عمرو حمزاوى، ورقة أصدرتها المفوضية الأوروبية فى بروكسل فى الثالث والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤، وقفة مع الرؤى الأوروبية للإصلاح فى العالم العربى، جريدة الأهرام، العدد ٩٢٩١، بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٤.

٤٣.على الحاج، م. س. ذ ذكره، ص ١٩٨.

٤٤.سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٤، السنة الرابعة والأربعون أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٣٤.

٤٥.مصطفى صايب، الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٣٨.

٤٦Tim Forsyth, Critical Political Ecology: The Politics Of Environmental Science, London and New York, Rout ledge, 2003, p.24.

٤٦.مصطفى صايب، م. س. ذ ذكره، ص١٤٠.

٤٧.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مصر في أرقام ٢٠٠٤"، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٨.عدنان السيد حسين، التكامل العربى والتعاون المتوسطى، محددات وأبعاد، م. س. ذ، ص٤٨.

٤٩.محمد عبدالفتاح الحمزاوى، "الإصلاح السياسى فى مصر بين مطرقة الهيمنة وضغوط الداخل بعد أحداث ١١ سبتمبر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٥٠.محمد عبد الفتاح الحمزاوى، م. س. ذ، ص١٣٠.

٥١.د. نادية محمود مصطفى، الأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية المتوسطية،(فى) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربى، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٨.